



الموحد في واقع غير موحد بواسطة فضاءات  
محمد جويشت مستشار في التخطيط التربوي: الامتحان

يعد التقويم في المنظومة التربوية أهم وسيلة لمعرفة مدى تحقق أهداف نظامنا  
التربوي في مجال التعليم والتعلم، كما أنه مدخل للحصول على الشهادات والفوز بمقعد  
بمؤسسات التعليم العالي.

التقويم مع يه المشاكل العميقة التي تطرق إليها  
الميثاق الوطني للتربية والتكوين، والتي لم يتم إجرائها بعدم إحداث الوكالة  
الوطنية للتوجيه والتقويم، كما لم يعرف نقاشا وطنيا حوله أسوة بالمناظرة الوطنية  
حول تطوير وظائف وآليات الإستشارة والتوجيه.

المفروض في التقويم أن يحقق  
تكافؤ الفرص بين جميع التلاميذ ولهذا تجرى إمتحانات موحدة سواء على صعيد المؤسسة  
أو الإقليمي أو الجهوي أو الوطني بل حتى الدولي، إلا أنها - الإمتحانات الموحدة -  
لها تأثير عكسي نوجز بعض أسبابه في ما يلي:

I. التفاوت الجغرافي

يعرف

المغرب بتنوعه الجغرافي مع سلاسل الريف والأطلس والسهول والصحراء وواجهتيه

بحريته هذا الغنى

لم يستفد منه جل المغاربة بل صار سببا للتمييز فالتلاميذ بالوسط القروي عموما والجبلي خصوصا لا

يتمرسون بالشكل الطبيعي بسبب الطبيعة الجغرافية التي ترتبط بالمناخ، يضاف إلى ذلك فضاء المؤسسة التي

غالبها ما تكون حجرة أو حجرتيه دراسيتيه تفتقد إلى باقي المرافق التربوية ويريد على هذا البنيات

التربوية التي غالبا ما تعرف ظاهرة الأقسام المتعددة المستويات قد تصل في بعض الأحيان إلى ستة مستويات

في القسم الواحد للأستاذ الواحد المطالب بإعداد أكثر من سبعة جذاذة باللغتين العربية والفرنسية، كما يعمق هذا الفرق ضعف التأطير الإداري والتربوي لبعده المؤسسة/الفرعية عن المؤسسة/المركزية، كما أن ضعف توفر متطلبات الحياة وضعف التنمية المتمثلة أساسا في البنيات التحتية من طرق وغيرها تزيد من ضعف الاهتمام بالشأن التعليمي والتربوي بهذه المناطق.

## II. التفاوت الاجتماعي-الاقتصادي-الثقافي

من

الطبيعي أن التنوع الجغرافي سيبعثه تفاوتاً اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً بين السكان، بل يعكس تناقضات، فالفقر أو الغنى في دوار جبلي ناء ليس هو نفسه في وسط حضري متمدد، كما أن الاهتمام بالتعليم يضاعف بضعف الإنتماء والأنشطة الثقافية، فالجمعيات التي تنشط في المجال التربوية وتعمل بالدعم البيداغوجي والطفل متمركزة في الوسط الحضري، ومن حيث كون الدعم نشاطاً اقتصادياً فإنه ضعيف إلى حد الإنعدام بالوسط القروي لما يغلب عنه سكانها من فقر وضعف الموارد بسبب ضعف التشغيل به وحتى إن وجد فإن الأجور تكون جد ضعيفة، أما غالبية السكان فتسيطر عليهم الأمية وقلة الوعي بضرورة التعليم وأهميته في التنمية.

## III. التفاوت

التربوي

ينطلق التفاوت التربوي التعليمي منذ الولوج إلى النظام التربوي حيث أن أغلب المسجلين

الجدد بالمستوى الأول من التعليم الابتدائي لم يستفيدوا من التعليم الأولي فعدد المتدربين بالتعليم

الأولي وطنيا خلال سنة ٢٠٠٩ هو ٧٢١ ١٣٥١ منهم بالوسط القروي ٢٢٩ ١٥١٢ فقط، ويتجلى هذا التفاوت في مقرر

المستوى الأول ابتدائي الذي يعتبر أن التلميذ قد استفاد من التعليم الأولي وبذلك يفترض فيه أنه يعرف

القراءة والكتابة والأعداد، وإذا أضفنا إلى ذلك اختلاف التجارب من حيث مدتها وتنوعها وكذا الاندراج

لدى الأساتذة فإن التفاوت يزيد عمق وشساعة، ويزيد مع هذا التفاوت عدم استكمال الزمه المدرسي بشكل موحد لكل التلاميذ سواء بأسباب خارجية مع طقس وغيره أو بأسباب تتعلق بالمتدخليه والفاعليه في المنظومه التربويه غياب التلاميذ والأساتذة أو هياة الإدارة والتأطير سواء كان هذا الغياب مبررا أو غير مبرر، أو سوء تدبير المسؤولين الإقليميه والجهوييه والمركزيه.

فالتلاميذ يقيمون في نهاية السنة

الثانية مع الباكلوريا وطنيا لكه نقط التقييم تستعمل فيها النقطة في الامتحان الجهوي الموحد المحصل عليه في السنة الأولى مع الباكلوريا، دون الحديث عن طريق تقييمهم على الصعيد الجهوي في السنة الثالثة إحصادي حيث تستعمل النقط المحصل عليها في الامتحان الموحد على مستوى المؤسسة، ونفس الأمر يحدث في المستوى السادس ابتدائي حيث يقيم التلاميذ على الصعيد الإقليمي وذلك باستعمال النقط المحصل عليها في الامتحان الموحد على مستوى المؤسسة، وهذا ما يطرح مشكل المعيار في التقييم، وإذا لم يتوفر الترابط بين وسيلة التقييم والدروس وطبيعة أو نوع التقييم فإن الإشكال يزداد عمقا.

إن تراجع مستوى التلاميذ

يسائلنا جميعا، هذا الأمر الذي أردنا أن نثير حوله نقاشا وطنيا حتى نعيد للبلاد مجدها مع خلال معالجة أسباب هذا الإقصاء حتى لا نجد أنفسنا في يوم مع الأيام نخرج مع مؤسساتنا التعليمية أميين تفشل معهم جميع المقاربات لمحو الأمية.